



التاريخ : ٢٠٢٠/٧/١٢

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

تحية طيبة وبعد

أرفق طيًا البيان الصادر عن جمعية الشؤون الدولية فيما يتعلق بالأوضاع  
الراهنة .

أرجو التكرم بنشره دون حذف أي جزء منه إذا أرتأيتم ذلك مناسباً .

مع فائق الاحترام

جمعية الشؤون الدولية



بسم الله الرحمن الرحيم

بيان

جمعية الشؤون الدولية

حول خطة الضم الاسرائيلية للأراضي الفلسطينية / صفقة القرن

إدراكاً من جمعية الشؤون الدولية لخطورة الأحداث التي تعصف بالمنطقة وتنعكس أثارها على الأمن الوطني الأردني سياسياً واقتصادياً واجتماعياً ، حيث تأتي خطة الضم الاسرائيلية للأراضي الفلسطينية وبسط السيادة عليها تنفيذاً لمشروع ما يعرف بصفقة القرن وبرعاية الادارة الأمريكية التي نذرت نفسها لحماية الاحتلال وعنصريته البغيضة على الأرض الفلسطينية وأجزاء من الأرض العربية في المحيط الفلسطيني.

وعليه فإننا ندعوا بكل موضوعية وإنطلاقاً من مسؤوليتنا الوطنية وقناعةً منا لما تمثله صفقة القرن ومفرداتها من تهديد للمصالح العليا الأردنية والمصالح الفلسطينية بالضرورة ، ندعوا الدولة الأردنية ممثلةً بحكومتها وسلطاتها الدستورية لاعادة النظر بادارة الصراع مع الاحتلال الإسرائيلي في ظل ما تمثله الأطماع التوسعية الإسرائيلية من تهديد مباشر للأردن أرضاً وشعباً ونظماماً .

فلاستراتيجية التوسيعية الإسرائيلية شكلت تحدياً لا بل تهديداً للدولة الأردنية منذ قيام الكيان على أرض فلسطين وإن اختلفت أدوات وأولويات هذا التهديد حسب مراحل الإستراتيجية الإسرائيلية ضمن البيئة الإقليمية وفرصها ومحدداتها . ولم تنجح اتفاقيات السلام العربية – الإسرائيلية في تغيير النهج الاحتلالي التوسيعى الإسرائيلي وسلوكياته العدوانية إتجاه فلسطين وحتى الأردن على الرغم من كل النوايا الحسنة التي أبداها الأردن في سبيل السلام والإستقرار في المنطقة من خلال إيجاد حل عادل لقضية الفلسطينة . ومع ذلك فخطوة الضم الإسرائيلية جزء من صفقة القرن وبما تنطوي عليه من تهديد للمصالح العليا الأردنية علاوة على الفلسطينية قد تمثل فرصةً إذا ما أحسن استغلالها للمراجعة وإحداث نقلة نوعية سياسية اجتماعية ثقافية وأمنية لمواجهة الاحتلال وتهديداته الآتية والمستقبلية بعيداً عن أوهام السلام الذي لم تأبه به إسرائيل يوماً.

فالاحتلال الإسرائيلي والإدارة الأمريكية الراعية له يتصرفان من موقع المنتصر على الفلسطينيين والعرب وما صفقة القرن إلا وثيقة الاستسلام للأمر الواقع من منظور إسرائيلي / أمريكي ، ومع ذلك لا يشكل هذا الواقع بالضرورة قدرأً للفلسطينيين والأردنيين إذا ما توفرت الإرادة لمواجهته ، وقد علمنا تاريخ الصراع العربي الإسرائيلي أن تكلفة مواجهته اليوم ستكون حتماً أقل من غٍ على صعوبة الظروف المحلية والإقليمية والدولية الراهنة وعليه فإننا نؤكد على ما يلي :

- يرفض الأردنيون بكافة مشاربهم وبقيادة جلالة الملك عبد الله الثاني كل المقترنات والخطط الإسرائلية / الأمريكية المتعلقة بصفقة القرن ويطالبون بتنفيذ قرارات الشرعية الدولية المتعلقة بجلاء الاحتلال والقاضية بتقرير المصير للفلسطينيين على أرضهم ووطنهم .
- إن المصالح العليا الأردنية التي تهددها خطة الضم وصفقة القرن على المديين المتوسط والبعيد أكبر بكثير وأعلى تكلفةً من أية مكاسب آنية قد يحصل عليها الأردن بإعتماد سياسة التكيف مع الصفقة بهدف تعديل وتحسين شروطها ، فلن تكفي كل المساعدات والوعود الأمريكية ولو استمرت لعقود قادمة على مجابهة الأخطار السياسية والإجتماعية والاقتصادية التي سيواجهها الأردن نتيجة لتنفيذ هذه الصفقة على الأرض الفلسطينية . حيث يعني إبقاء الاحتلال الإسرائيلي لكامل فلسطين ، إحياءً للمشروع الصهيوني القديم الجديد المعروف " بالوطن البديل " المنافق للدولة الأردنية هويةً وكياناً ، مما يفرض على الأردن استخدام أدوات مجابهة إستثنائية ( شعبية ورسمية ) بعيداً عن المقارب التقليدية التي اعتاد عليها الإسرائيلي في سنوات ما بعد إتفاقية السلام ، تتناسب وخطورة المرحلة بهدف إفشال " الصفقة " التي لا يمكن التعايش مع مخرجاتها أردنياً ، وبعيداً عن ردات الفعل الأنانية فمجابهة المشروع الإسرائيلي / الأمريكي بحاجة إلى إستراتيجية وطنية شاملة وعلى مدى سنوات قادمة تحشد لها كافة عناصر القوة الوطنية .
- نؤكد على أن العنصر البشري هو أهم عناصر القوة الوطنية وعليه فإن تحصين الجبهة الداخلية يعتبر أولوية قصوى في هذه المرحلة وذلك من خلال مواصلة ودفع عملية الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي إلى الأمام بوتيرة لا تقبل التراجع لإشراك الشعب

الأردني في تقرير خياراته وتحمل أعبانها ، بما في ذلك إجراء انتخابات نيابية تفضي إلى تمثيل حقيقي للشعب الأردني وأطيافه السياسية مما يساهم بتعزيز أوراق قوته الداخلية وقوية جهاز المناعة الوطنية لديه ، واستنهاض طاقات الشعب لتجاهه بثبات نحو الدولة المدنية الديمقراطية ، ودولة سيادة القانون والمواطنة . فالاستجابة للتهديد الإسرائيلي الماثل حاضراً ومستقبلاً لن يكون إلا بأدوات على مستوى ومن طبيعته الإستراتيجية .

- إن المصالح العليا لكل من الأردن وفلسطين تكاملية لا متضاده فكلاهما مستهدفان من قبل مصادر التهديد ذاتها ، فالتناقض هو مع الاحتلال الذي يحاول نقله ليكون أردنياً فلسطينياً عن طريق تصفيه القضية الفلسطينية بمساعدة حلقة الأمريكي على حساب الفلسطينيين والأردنيين معاً.
- نؤكد وفي معرض حشد عناصر القوة الوطنية لمحابهة التهديد ، بأن الاقتصاد هو من أهم هذه العناصر ويطلب معالجة جادةً وحقيقة في الحالة الأردنية ولما له من أثر على كافة عناصر القوة الوطنية الأخرى ودوره في تقوية وإستقرار الجبهة الداخلية وتعزيز الحس الوطني والمسؤولية المجتمعية ، فالاردن بحاجة إلى نموذج اقتصادي يعتمد على عناصر القوة والإقتدار المحلية والمزايا النسبية التي يتتوفر عليها الدخل الأردني ، والإنتقال من مقوله شح الموارد إلى حسن إدارة الموارد وخاصة المورد البشري وما ينطوي عليه من إبداعات .

• على الرغم من عدم وجود خيارات سهلة لتعامل الأردن مع صفة القرن وإفرازاتها إلا أن هناك فرصة وهي بحاجة إلى جهد أردني استثنائي لمحاصرة الصفة باستغلال الرفض الإقليمي والدولي واسع النطاق للسياسات الإسرائيلية وحتى الأمريكية الراعية لها ، وهناك إمكانية لحشد جبهة إقليمية – دولية لمواجهة الإجراءات الإسرائيلية المخالفة لكل الشرائع الدولية ومحاصرتها . فتنوع الخيارات الأردنية وعدم الإرتهان لبعض المحاور الإقليمية قد يكون مطلوباً في هذه المرحلة خاصة عند تعارضها مع المصالح الأردنية العليا / ويجب الاستفادة من الفرص التي قد توفرها بعض القوى الإقليمية والدولية المؤثرة ومن بينها روسيا ، الصين ، الاتحاد الأوروبي والدول الإقليمية المجاورة .

• بعد مئة عام على قيام الدولة الأردنية وثلاثة عقود على إستئناف الحياة البرلمانية والحزبية ، ما زال الأردن بحاجة إلى ترسير مبادئه وأساسيات الحكم الرشيد وقيام المؤسسات الدستورية بدورها المنشود كما هو النص الدستوري ، بدون تغول سلطة على أخرى ، وذلك لحماية الوطن ومصالحه وأمنه واستقراره وحماية الإنجازات التي تحققت عبر العقود وبجهد الأباء والأجداد وفي ذلك تعزيز للجبهة الداخلية وتمتين لها وجعلها عصية على الإختراق في مواجهة التهديد والاستهداف الإسرائيلي ، خاصة في ظل بيئه إقليمية متغيرة وتوازنات دولية متبدلة تشي بأن الاعتماد على الذات هو جوهر الأمن الوطني .

(في .....)

عمان ٢٠١٧ م  
الحادي عشر ذرالصدحه ٤٤٦ هـ